

## كلمة أمين عام اتحاد البورصات العربية الدكتور فادي خلف



### هل نحن جاهزون لجذب الاستثمار الأجنبي؟

تعمل البورصات العربية على جذب المستثمر الأجنبي بكافة الطرق المتاحة. ولما كان من البديهي الأخذ بعين الاعتبار أولويات هذا المستثمر، إرتأيت أن أستعرض في ما يلي مدى توفر هذه الأولويات في المنطقة العربية بشكل عام:

**معدل النمو:** بحسب صندوق النقد العربي، وصل معدّل النمو في المنطقة العربية إلى 1.9% في العام 2017، كما يتوقّع أن يصل هذا المعدل إلى 3% في العام 2018، مما يضعه على السكّة الصحيحة رغم أن مستواه ما زال دون المرجوّ منه.

**مردود مرتفع:** توزع بعض الشركات العربية المدرجة أرباحاً تتراوح ما بين 5% و 9%. هذا إضافة إلى أساسيات صلبة حيث تتميز بعض هذه الأسهم بنسبة الربحية للسعر بما دون 8 ونسبة السعر للقيمة الدفترية ما دون 0.8 في الوقت عينه.

**الحوافز الضريبية:** من المعروف أن معدّل الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد في المنطقة العربية يبقى ما دون الضرائب المفروضة في أوروبا وأميركا بنسب كبيرة.

**قوانين حماية المستثمر:** لقد قامت البلدان العربية بجهود كبيرة على صعيد تطوير قوانين حماية المستثمر، خاصة بما يتعلّق بالمساواة في الحماية بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي. غير أنه يبقى الكثير من العمل للإرتقاء إلى المستويات العالمية في هذا المجال.

**الشفافية والإفصاح:** تلتزم هيئات الرقابة في الدول العربية بمعظمها بتوصيات المنظمات الدولية في هذا الشأن، إلا أنها تحتاج في بعض من هذه الدول إلى المزيد من الدعم السياسي لتمتكن من القيام بأعمالها بطريقة أفضل.

**الإستقرار السياسي:** بالرغم من عدم الإستقرار السياسي في المنطقة العربية، تأقلمت العديد من إقتصادات هذه المنطقة مع هذا الوضع القائم منذ حوالي السبعون عاماً حيث تبقى جاذبة بما لديها من موارد وإمكانات.

**الإستقرار التشريعي والتنظيمي:** تقوم معظم البلدان العربية بالتأقلم مع توصيات المراجع الدولية في هذا الخصوص ومنها على سبيل التعداد لا الحصر منظمات IOSCO, WFE, OECD.

**حرية تحرك رؤوس الأموال:** تنعم معظم البلدان العربية بإقتصادات حرّة وحرية تحرك رؤوس الأموال.

**كفاءة في قطاع الخدمات المالية:** من المعروف عن قطاع الخدمات المالية في المنطقة العربية أنه أهم أعمدة الإقتصاد في هذه المنطقة وقد طوّر نفسه بشكل كافٍ ليتلاءم مع متطلبات المستثمر الأجنبي.

**البنية التحتية:** يختلف مستوى البنية التحتية في البلدان العربية بشكل كبير بين بلد وآخر. ففيما إستثمرت البلدان المصدرة للنفط الكثير من مداخيلها بتطوير البنية التحتية ورفعتها إلى مستويات عالمية، عجزت بلدان عربية أخرى عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتطوير بنيتها التحتية بشكل كافٍ.

**رأس المال البشري:** تنعم المنطقة العربية بأجيال شابة تشكل ما يقارب ال 50% من عدد سكانها وإن تفاوتت خبراتهم ومهاراتهم العلمية من بلد إلى آخر نظراً لاتساع المنطقة جغرافياً.

**سوق خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:** قامت العديد من البلدان العربية بإنشاء منصات خاصة لتدوال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقوم حالياً بقية البلدان بتطوير الليات المناسبة للسير بالتوجه عينه.

**الحوافز للشركات الناشئة:** تقوم بعض البلدان العربية حالياً بوضع حوافز خاصة بالشركات الناشئة ومنها تخصيص حاضنات تعنى بتسويق وإطلاق هذه الشركات.

**تغطية وكالات الائتمان الدولية:** تبقى للأسف تغطية وكالات الائتمان الدولية للشركات المدرجة محدودة في المنطقة، كما أنها تنحصر بمعظمها بالشركات المالية.

**تصنيف ملائم للمخاطر السيادية:** تتمتع معظم البلدان العربية بمخاطر سيادية مقبولة بإستثناء تلك التي تعاني من مخاطر أمنية.

**تنوع القطاعات الإستثمارية:** بإستثناء القليل من البورصات العربية، فإن تنوع القطاعات لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب. والدليل على ذلك توزيع القطاعات في مؤشر إتحاد البورصات العربية للشركات المدرجة في المنطقة حيث يمثل القطاع المالي نسبة 62.36% من المؤشر، قطاع المواد الأولية 12.41% وقطاع الإتصالات 11.90%.

**ثبات سعر قطع العملات:** بإستثناء البلدان التي تأثرت بالمفاعيل السياسية للربيع العربي، تنعم باقي البلدان بسعر قطع شبه ثابت لعملاتها خاصة تلك التي ترتبط بسعر الدولار الأميركي.

**السمح بالإستثمار الأجنبي:** لقد حصل تطوّر كبير في هذا المجال، على سبيل المثال:  
- دبي: من المتوقع أن تُصدر في الفصل الرابع من العام 2018 قانون للتملك الأجنبي بنسبة 100% في القطاعات الغير النفطية.  
-السعودية: عدّل قانون تملك الأجانب لتتراوح النسبة ما بين 20% و 49% إبتداء من سبتمبر/أيلول 2016.

**سيولة البورصات:** مع الأسف، تعاني البورصات العربية من شحّ في السيولة في فترات الإنخفاض والتذبذب الأفقي. تقوم العديد من الأسواق العربية حالياً بجهود حثيثة لإعتماد الآليات المالية اللازمة لمعالجة هذا الخلل.

لقد قامت البورصات العربية بالكثير وانجزت العديد من الأهداف وها هي تعمل بشكل متواصل على إستكمال جهودها على صعيد جذب المستثمر الاجنبي، وكلنا أمل أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح بمشيئة الله تعالى.

**الدكتور فادي خلف**  
**أمين عام**  
**إتحاد البورصات العربية**